

تحتفل اليوم بالعيد الـ 68

الأمم المتحدة .. هيمته نظام القطب الواحد أضعف دورها على مستوى العالم

إعداد/إسكندر المريسي

في مثل هذا اليوم من شهر أكتوبر من كل عام يحتفل العالم أجمع بيوم عيد الأمم المتحدة في ذكرى تأسيسها عام 1945م، وبعد مرور (68) عاما على نشأتها يشهد معظم بلدان العالم نزاعات وصراعات عدة و ما نتج عنها من معاناة إنسانية أخفقت الأمم المتحدة في معالجة الكثير منها وشهدت العلاقات الدولية اختلالات كبيرة أدت إلى ظهور الأخطاف العسكرية والتكتلات وحددت متغيرات على الصعيد العالمي ظهرت من خلاله منظمة الأمم المتحدة عاجزة عن تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل الاضطرابات التي تشهدها عدة بلدان وخير شاهد على ذلك القضية الفلسطينية.
وقد أظهرت الأزمة السورية دليلا إضافيا لما تعانیه تلك المنظمة من حالة الضعف والوهن بدليل أن الأطراف المتحكمة بتلك الأزمة لا يزال يقتصر على الدور الروسي والأميركي بينما الأمم المتحدة هي الغائب الحاضر ولا يكاد يكون لها دور يذكر.
لقد دفع قيام الحرب العالمية الثانية بالسدول المتحالفة ضد ألمانيا إلى التفكير في إيجاد منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم المتحدة التي انهارت حال اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939 - 1944م)، حيث تبلورت فكرة الأمم المتحدة إثر عدة اجتماعات عقدت أثناء الحرب كان أبرزها اجتماع واشنطن عام 1942م، والذي ضم 26 دولة متحالفة تعهدت حينذاك مواصلتها الحرب ضد دول المحور، تلا ذلك إعلان موسكو في تاريخ 30 أكتوبر عام 1943 م، حيث اتفق وزراء خارجية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا والصين وأعلنوا تدهمهم ببدل الجهود بهدف إنشاء منظمة دولية شاملة تقوم على أساس السيادة والمساواة بين كل الدول المحية للسلم، وتكون مفتوحة للقضية لكافة الدول الكبيرة والصغيرة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
واستمرت المشاورات بين الحلفاء لبلورة فكرة إنشاء المنظمة الدولية، وفي عام 1944م دعت الولايات المتحدة الأمريكية لعقد مباحثات حول الموضوع بنفسه بمشاركة بريطانيا والصين الدولية، وللأمم المتحدة وفقا للميثاق أربعة مقاصد هي :
1- صون السلم والأمن الدوليين.
2- تنمية العلاقات الودية بين الأمم.
3- تحقيق التعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان.
4- جعل هذه الهيئة مركزا لتنسيق أعمال الأمم.

ولأمم المتحدة ستة أجهزة رئيسية تقع مقر خمسة منها في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك، وهي : الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الصاوية والأمانة العامة، أما مقر الجهاز السادس وهو محكمة العدل الدولية فيقع في لاهاي بهولندا.

لقد تكونت الأمم المتحدة أو نشأت نتاج تفاعلات دولية أبرزها وجود الصراعات والحروب والتنافس السياسي بين الوحدات الدولية من قبل الدول المنتصرة، التي كانت تعيش في تلك المرحلة وفاقا على ما يبدو أنه كان مهروبا بالمصالح المشتركة في تلك الحقبة، وقد غطى هذا الوفاق على كل خلل وتباين المواقف والمصالح داخل المنظمة، ولكن اختفاء هذا الوفاق كان مع بداية مرحلة يمكن اعتبارها فاصلة في تاريخ الأمم المتحدة، والمتمثلة في الحرب الباردة بما حملته من صراع بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تجسد على أرض الواقع عدة مظاهر من قبيل سياسة الاستقطاب والتسابق نحو التسلح وإنشاء الأحلاف العسكرية لحركة المد الشيوعي.

كان لهذا كله تعظهر داخل المنظمة الأهمية عبر استغلال امتيازات المقاعد الدائمة وحق الفيتو الذي تم استعمله من طرف القوى المتصارعة لإيقاف مجموعة من مشاريع القرارات التي لا تخدم مصالحها، هذا الوضع الذي ساد داخل المنظمة كان له انعكاس كبير على أدائها لعملها وإنجازها للمهام الملقاة على عاتقها، مما أدى إلى حالة من الجمود داخلها وعدم تفعيل الكامل لنظام الأمن الجماعي وهو النظام الذي منحت فيه أجهزة المنظمة، خصوصا مجلس الأمن، الدور الأساسي في مهامه، حيث منحت له الأجهزة صلاحيات وسلطات قانونية تم تدعيمها بوسائل مادية لتكفيها من ردع وقمع أي سلوك مخالف للقانون الدولي وللمبادئ الميثاق.

ومنذ إنشاء المنظمة جرت تحولات كبيرة على الساحة الدولية أهمها الحرب الباردة، التي أهدت تلك الحرب المنظمة

عن تحقيق الكثير من غاياتها وجعلتها عرضة للصراع بين الشرق والغرب وشلت كثيرا من ألياتها وهيمن نمط من التفكير يغلب الصراع على التعاون.

وإذا كان انهيار الكتلة الشرقية قد أنهى صراع الشرق والغرب فإنه قد عمق في نفس الوقت الاختلالات بين الشمال والجنوب، وقد انعكس ذلك المستوى السياسي نفسه، فنجربة حرب الخليج أظهرت أنه وراء شعار النظام العالمي الجديد يكمن واقع هيمته جديدة تدعي تقوية المنظمة الأممية في الوقت الذي تعمل على إخضاعها للسياسة الخارجية للدول العظمى.

وفي هذا الإطار العام الذي تعمقت فيه الاختلالات دفعت الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي الجديد بمنطق مصالحها أشواط بعيدة مغتمة هذه الفرصة التاريخية لإرساء قواعد وممارسات تعمفية عبر مجلس الأمن الدولي.
وبعد انتهاء الحرب الباردة اعتقد البعض أن انتهاء الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب سيخلص الأمم المتحدة من قيدها ويجعلها تعمل من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين بصورة أفضل مما كانت عليه في عصر الحرب الباردة. لكن ذلك الاعتقاد ذهب أدراج الرياح وصار وضع المنظمة غير قادر على تحقيق الحد الأدنى من السلم والأمن وقض النزاعات والحروب بين البلدان المتصارعة.

لقد فشل مجلس الأمن الدولي في أحيان كثيرة عن القيام بالمهمة الموكلة إليه في تحقيق حفظ الأمن والاستقرار جراء الاستخدام المتكرر لحق النقض الفيتو من قبل الدول الدائمة العضوية، مما أدى إلى تعطيل أحكام الفصلين السادس والسابع في بعض الأحيان وبالتالي فإن هذا الأمر قد أدى إلى عجز الأمم المتحدة عن صياغة الأمن والسلم الدوليين، كما كان لغياب التوازن الأثر الكبير على مجريات الأحداث في العلاقات الدولية.

ومنذ تأسيس الأمم المتحدة عام

1945م تم

استخدام حق النقض «الفيتو» 253 مرة، حيث احتل الاتحاد السوفياتي المرتبة الأولى بفقد بلغت عدد المرات 123 مرة والولايات المتحدة الأمريكية 76 وبريطانيا 32 وفرنسا 15 بينما استخدمته فرنسا 7 مرات.

ودائما ما كان الاتحاد السوفياتي يمارس حق الفيتو في أغلب الأحيان لصالح نصره الشعوب العربية والدول النامية التواقية إلى الحرية بعكس الولايات المتحدة الأمريكية التي دائما ما كانت تستخدم حق النقض لصالح الكيان الصهيوني بدرجة أساسية.

وحد قضايا العرب وخاصة القضية الفلسطينية إن انهيار المعسكر الاشتراكي المتمثل بحلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفياتي.. أفقد الأمم المتحدة الكثير من مهامها، حيث كانت تشكل مرحلة القطبين حالة من التوازن في العلاقات الدولية، حيث كان الاتحاد السوفياتي يمثل حائطا تستند عليه دول العالم الثالث لحمايتها من الهيمنة الأمريكية، وسقوط المعسكر الشرقي أصبحت بعض البلدان عارية أمام القوة الأميركية والتي سعت تلك القوة إلى تفكيك دول العالم النامية التي كانت ترفض سياساتها وعملت على تفكيك الاتحاد اليوغسلافي ودول عدم الانحياز.

لذلك فإن السياستين الأميركية الأوروبية قد أفشلت الدور المناط لمهمة الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، حيث زادت نسب الفقر والمرض والمجاعة والحروب والفشل في حل معظم القضايا الدولية الشائكة، كما هو الحال في فلسطين والصومال والعراق وأفغانستان.

وإذا كانت أحد أهم العوامل الأساسية التي استدعت نشوب الحرب العالمية الثانية تمثلت في الصراع على ضيق «الدردنيل»، وكذلك تنامي الصراع حول جزر فرساي بين فرنسا وألمانيا، حيث فشلت معاهدة فرنسا في عام 1922م في حل ذلك الاشتكاف فقد ظهر في الوقت الراهن ما يسمى بمفهوم الإرهاب في السياسة الدولية وبمجرد ما استكمل حلف شمال الأطلسي حربه على الاتحاد اليوغسلافي اعتمد مفهوم الإرهاب وصار أحد أدوات السياسة الدولية لتحقيق أهداف الرأسمالية وهي في مرحلة العولمة بوصفها اسما حركيا لأمركة كل شيء له علاقة بالسياسة والاقتصاد والثقافة، حيث أخضعت تلك العولمة المفهومها في جانبها السلبي وهي القرنين الموازي المفهوم الإرهاب الدولي الرسمي منظومة القيم بما فيها الهوية والانتماء الوطني لأعمال

متعددة من التسليح بما في ذلك الإنسان الذي صار في عرف المواطنة الدولية مجرد آلة أو رقم يتحدد وفقا لشيوخ مفاهيم الإرهاب بالظرف الراهن أعلى مراحل الإمبريالية المتوحشة خاصة وقد تحول مفهوم الإرهاب سيقفا مسلطا على الشعوب الصغيرة والبلدان النامية ومن خلاله ترسم الاستراتيجيات الجديدة للنظام الدولي القائم، وإذا كان الفجور العالمي المتواطئ ضد القضية الفلسطينية بالتأكيد فإن ذلك الفجور أعلى كائن إرهابي يشع من تعرفه البشرية منذ العصور

الوسطى مروراً بمذابح التفتيش في الأندلس إبان ممارسة الفاشية القديمة المتوحشة في طابورها الخامس الذي يتكى على تسويق الإرهاب الذي نشأ وترعرع في بيئة غربية منذ تهجير الأفارقة إلى تطهير أمة الهنود الحمر في أميركا إلى ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من مجازر الإبادة الجماعية في ظل الصمت المريب من قبل العالم ومنظمة الأمم المتحدة والتي تحتفل اليوم في الذكرى الثامنة والستين منذ نشأتها غير قادرة على حل القضية الفلسطينية.

حيث يعتبر الكيان الصهيوني نبتة شيطانية في الكرة الأرضية تتماثل بالإغلاقي بين الغزو من جانب ولعنة التاريخ والجغرافيا من جانب آخر، لذلك تم مع سابق الإصرار والتصرد تسويق مفهوم الإرهاب إلى الوطن العربي وأنشأوا له كيانا لقيطيا في فلسطين المحتلة ليصبح الإرهاب أرقى المشاريع الناجحة في السياسة الدولية لأنه إرهاب منظم يقوى السيطرة والهيمنة التي تجتاح البحار والمحيطات ويتم تحريكه وفقا لمصالح الأميركيالية الرأسمالية لتحقيق أهدافها واستكمال سيطرتها على مناطق النفوذ في العالم.

لذلك فقد تنامت الصراعات الدولية في نهاية القرن الماضي مدشنة مسارا جديدا مع القرن الحثاري وقد أخفقت الأمم المتحدة في فض النزاعات وظهر عجزها من خلال أزمة الصواريخ الروسية في كوبا إلى أزمة مع واشنطن بغض النظر عما إذا كان ذلك قبيل أو بعد أو أثناء غزو الولايات المتحدة الأميركية لتخليخ الخنازير في محاولة منها لإسقاط النظام الشيوعي الكوبي وقد باءت تلك المحاولة بالفشل لتتواصل النزاعات حول المباح لا سيما بعد حصول الصين على جزيرة هونغ كونج بعد فترة استعمار طويلة من بريطانيا.

وبالمقابل من ذلك تحولات السياسة الدولية من أداة حل كما كان يفترض بها لتسوية النزاع في جزيرة قبرص إلى تلك السيارات اعتمدت أسلوب تأجيج الصراع داخل جزيرة قبرص على إثر اجتياح الجيش التركي في الستينيات لتلك الجزيرة.
خاصة ما تقدم لقد أخفقت منظمة الأمم المتحدة وغاب دورها تماما في تحقيق السلم والأمن الدوليين في كثير من النزاعات والصراعات التي نشبت منذ تأسيسها حتى اللحظة الراهنة وأظهرت الأزمة السورية حالة الضعف والوهن والعجز الواضح في المهمة التي أوكلت إليها الأمم المتحدة جراء هيمته القوى الدولية على قراراتها تجاه الشعوب والأمم.

وهو ما يتوجب بحسب مراقبين إعادة النظر في إصلاح أجهزة منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها بحيث يكون التمثيل فيها ديمقراطيا بعيدا عن قوى الهيمنة الدولية والعمل على معاقبة أي عضو من أعضائها لا يعمل على احترام قراراتها لكي يعيش العالم بأمن وسلام بعيدا عن ويلات الحرب والتعبئة والارتهان للقوى الأميركية.

تولى منصب الأمانة العامة عدة شخصيات وهم:

- تريغفي لي أول سكرتير لمنظمة الأمم المتحدة من أصل نرويجي من عام 1946 - 1952م.
- داغ همر شول سويدي من الفترة 1953م - 1961م.
- يوثانت ميانماري من 1961 - 1972م.
- كورت فالدهايم نمساوي من 1972 - 1981م.
- خافير بيريز دي كويلارد - بيروفي من 1982 - 1991م.
- بطرس بطرس غالي - مصري من 1992 - 1996م.
- كو في انان - غانا من 1997 - 2006م.
- بان كي مون كوري جنوبي من 2007 إلى الآن.



عربي ودولي

الخميس 19 ذو الحجة 1434هـ - 24 أكتوبر 2013م - العدد 17871

إصلاح الأمم المتحدة .. لماذا

تتصف المرحلة الحالية في مسيرة الأمم المتحدة بعدم الاستقرار الذي يتجلى بوضوح في مسلسل الصراعات المحلية والإقليمية المنتشرة في مختلف قارات العالم وفي النزاعات العرقية والطائفية التي باتت تهدد بتقويض الدول وانفراط عقد التنظيم الدولي والعودة بالمجتمع الدولي إلى شريعة الغاب.

عبدالملك السلال

والحق أنه منذ سنوات قلائل، ساد على نطاق واسع انطباع بأن نهاية الحرب الباردة ستقود إلى ميلاد جديد للأمم المتحدة بعد أن تعثر دورها وخصوصا فيما يتعلق بعملان نظام الأمن الجماعي إبان فترة اشتداد الصراع الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وما صاحب ذلك من كثرة استخدام حق الفيتو.
ومما شجع على هذا التفاؤل، أن الأمم المتحدة توسّطت فيما بين عامي 1987 و1991م ، في إبرام مجموعة من الاتفاقيات ساعدت في إنهاء القتال بين إيران والعراق، وفي انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان، وقيام حكومة ائتلافية واسعة القاعدة في كمبوديا، وإنهاء الحرب الأهلية المرزمة في السلفادور وها هي تحاول حلحلة قضية الصحراء المغربية وغيرها من القضايا التي لايتسع المجال لذكرها .

بيد أن هذا التفاؤل سرعان ما تبدد بفعل عجز الأمم المتحدة الواضح عن القيام بدورها في حفظ السلام والأمن في عدد من المناطق المتهتية في العالم، ومنها على سبيل الذكر فرملة غزو العراق وانقسامها الواضح تجاه النزاع السوري ثم الصومال، الاقل من الناحية الانسانية وكذا يوغوسلافيا السابقة، ورواندا وكشمير

فالوضع الذي وجدت فيه الأمم المتحدة نفسها وهي تحاول اخراج الولايات المتحدة من زمامها ليس وضعا مريحا ولا سهلا على الإطلاق فهذه المنظمة الدولية أجبرت على العمل بأدنى الصلاحيات والمسؤوليات وتحت وصاية الولايات المتحدة، او بشكل أدق لدى سلطاتها الحاكمة في بؤر حرب أميركا على الأزهاب.

فالوضع الذي انتقلت إليه الأمم المتحدة، بعدان فقدت أصول اللعبة، بسل فقدت معنى وجودها خارج أطر شرعيتها الدولية، يجعل الكثير ينظرون بإيمان إلى الدور الذي طلب من المنظمة الدولية أن تلعبه في ظل غياب المبررات الأخلاقية وسقوط الدرائع الأميركية سواء في غزو العراق أو التلويح بحرب مماثلة ضد سوريا خارج الشريعة الدولية على خلفية استخدام الكيمياء الذي لم يتضح بعد فاعله من الأصل وهو ما لقي معارضة دولية واسعة مستفيدة من درس غزو العراق ومأساهه واضحي التوتّر ملازما للشرق الأوسط.

وبدا واضحا أن هذه المنظمة العالمية تحولت إلى أداة بيد الدول الكبرى، ولا سيما منها الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، فكان أن فقدت الأمم المتحدة استقلالها وحيادها وأصبح دورها محدودا بالقدر الذي تسمح به تلك القوى، وبما لا يتعارض مع مصالحها، ونتيجة لهذا الوضع، تدهورت مكانة المنظمة الدولية،

. ويعتبر فشل الأمم المتحدة في الصومال وسوريا مثالا واضحا على إخفاقاتها وتخبطها في مرحلة تفرد القطب الواحد وغيره من العدالة الدولية تجاه قضايا ساخنة متعددة وفي الصدارة منها القضية الفلسطينية وما تتعرض له من مؤامرات لتصفيتها ، إذ تبقى قرارتها المتعلقة بقضية العرب المركزية ولا سيما ما يتصل بالترامات إسرائيل منها على سبيل المثال إجبار الدولة العربية على وجوب تجميد الاستيطان وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقرارات واي ريفر واخواتها بإجبار حل سلمي للقضية الفلسطينية وإنشاء الدولة الموعودة وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

بيد أنه على الرغم من كل نقائص الأمم المتحدة وإخفاقاتها السالفة الإشارة إليها، إلا أنها لا تزال إحدى الأدوات الرئيسية لحل المشكلات الدولية، كما تعد رمزا للتعاون والتنسيق البناء بين الدول، وبدونها ينفراط عقد النظام في العالم وتسود شريعة الغاب.

ولهذا وذاك، فإنه ليس من المنطقي والمعقول، وخصوصاً في تلك المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي، مسايرة ما يذهب إليه البعض من المطالبة باستبدال منظمة دولية جديدة بالأمم المتحدة القائمة، وإنما المتعين إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة في هذه المنظمة العالمية بقصد بث الفاعلية فيها وتعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء إنشائها في حفظ السلام والأمن الدوليين، وإنماء التعاون الدولي وضمان احترام حقوق الإنسان.

وليست الدعوة إلى إصلاح هيكلية الأمم المتحدة وليدة اليوم، فقد طالبت بها منذ الستينات وحتى اليوم حركة عدم الإنحياز، كما أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية هذه المسألة حين أصدرت في عام 1974م قراراً يقضي بإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة والبحث في السبل المؤدية إلى تعزيز دور المنظمة وجعلها أكثر فاعلية.

وأنشأت لهذا الغرض لجنة أسّمتها "اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة" وبتعزيز دور المنظمة. كما تكررت دعوات الإصلاح مرارا من قبيل الأمناء العامين للمنظمة، وتضمنتها تقاريرهم السنوية، فاشتتملت على التوجيه بضرورة إقامة نظام دولي جديد يستند أول ما يستند إلى إصلاح الأمم المتحدة بوصفها المنظمة التي يتشكل فيها النظام الدولي الجديد (2).

بل إن حركة المطالبة بإصلاح المنظمة العالمية لم تكن غائبة عن المفكرين والباحثين في الشؤون الدولية، حيث قامت مجموعة تسمى "المحامون الدوليون للسلام والعدالة" بحملة نشطة من أجل إصلاح المنظمة العالمية وذلك لكي يحل العدل والمساواة بين الدول الأعضاء محل الظلم والتفرقة. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها المجموعة من أجل هذا الهدف السامي هي القيام ببيان وإبراز مختلف العيوب التي تشوب الأساس القانوني لهذه المنظمة الدولية، وذلك في شكل تقرير تم عرضه على الأمم المتحدة الأمل معقود على أن تعقب هذه المبادرة خطوات أخرى لإصلاح المنظمة العالمية.(3)

وتحرص دول العالم الثالث أكثر من غيرها على تفعيل المنظمة الدولية وذلك نظراً لتقلص هامش المناورة الذي كان متاحاً لهذه الدول في مرحلة الحرب الباردة وبعبارة أخرى، فإن زوال الاتحاد السوفيتي من خارطة العالم وما ترتب على ذلك من انفراط الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الرأسمالية بإدارة النظام الدولي، قد أدى إلى تدني المكانة الدولية للعالم الثالث، وبالتالي فإن بث الفعالية في الأمم المتحدة من شأنه أن يوفر بعض الأمان لهذه الدول، وأن يتيح لها قناة لتميرير مطالبها تجاه الدول المتقدمة بشأن العمل عن تحسين أوضاع الجنوب وتنميته، بحكم أن الأمم المتحدة ليست فقط أداة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنما هي فضلاً عن ذلك ومن خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تضطلع بدور فعال في إدارة وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة نظام اقتصادي دولي يحقق العدل والإنصاف بين أعضاء المجتمع الدولي، غنيهم وفقيرهم.